

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلس الأعلى للتخطيط
الأمنية العامة

اللجنة الاقتصادية

أُعتمدت من المجلس
وأُحيلت إلى مجلس الوزراء

دراسة حول
البدائل المتاحة لمعالجة السياسة التوظيفية

يناير ١٩٩٦

الجهة المكلفة بالإعداد: فريق عمل من الأمانة العامة.

اشتملت هذه الدراسة على تقدير الأعباء المترتبة على سياسة التوظيف المعمول بها في الوقت الحاضر ، ومن ثم إسقاطات رقمية لأعداد المواطنين المتوقع دخولهم سوق العمل في المستقبل والبدائل المتاحة في لاستيعاب هذه الأعداد ، مع وضع تصورات للبدائل الممكن تطبيقها لاستيعاب الأعداد الجديدة الداخلة إلى سوق العمل لأول مرة والأعباء المالية المترتبة على ذلك .

ولقد توصلت الدراسة إلى صياغة عدد من المقترحات التي ارتأت ضرورة إدخالها على سياسة التوظيف الحالية والآلية الملائمة لتنفيذها ، كما أكدت على أن الضمانة الرئيسية لمعالجة الاختلالات في بنية سوق العمل تكمن في ضرورة تبني سياسة اقتصادية عامة للدولة ، تشكل سياسة الاستخدام أحد أهم عناصرها وتقوم على توفير البيئة الملائمة لإعداد هيكلية الاقتصاد الكويتي ، بما تستلزمه تلك العملية من تعزيز قوى السوق وعوامل المنافسة الطبيعية في توجيه وتخصيص الموارد المتاحة للمجتمع .